

ولو ذكرتم التاريخ القديم للانسانية لوجدتم أن نظم الحكم فيها كانت نظماً أوتوقراطية مسرفة ، حيث كان يحكم الشعب فرد واحد لا رأى إلا رأيه ولا هوى إلا هوى إلهواه والشعب قطيع لا يملك من أمر نفسه شيئاً !

واستمرت الشعوب على هذه الحال أزماناً طويلة ، ثم بدأ الوعي يتسرب إليها رويداً رويداً ، وأخذت تنفض عن عيونها غبار هذا السبات الطويل ، واشتد بها الوعي والإدراك ، فطالبت بأن يكون إليها حكم نفسها ، وأن تكون — دون سواها — مصدر كل السلطات

وصوت الشعوب قوى غلاب ، لا تثبت أمله قوة فرد وإن يكن من الجبارة المردة ، فتحقق لها ما طلبت ، وصارت الأمم في كل بقاع الأرض -- إلا النادر القليل -- مصدراً لكل أنواع السلطات في أرضها ، وصاحبة الكلمة العليا في تصريف أمور بلادها ، ونشأت هذه الكلمة السحرية ، سررت في العالم ، وأعني بها كلمة (الديمقراطية) وتنتج عنها نظام (الملكية الديمقراطية) ونظام (الجمهورية الديمقراطية) وكلا النظامين ... كما يبدو من اسمهما ... مقرون بصفة الديمقراطية ومقيد بها ، لتضمن الشعوب بذلك أن تظل صاحبة السلطان

ولو رجعنا — في مصر — إلى المائة سنة التي مضت فلماذا نحن واجدون ؟

نجد أن الحكم كان عندنا إما أوتوقراطياً مسافراً أو أوتوقراطياً يستند على شيء اسمه الدستور ! نجد أن « عرابي » يطلب إلى « توفيق » — في تواضع — العدل ويطلب إليه البرلمان ، فيجيبه هذا الحاكم لمطلق بقولته المشهورة : « كيف تجرؤون على هذا وأنتم عبيد إحسانانا ؟ » . ونجد أن الجيش يطلب إلى « إسماعيل » ألا يستأثر الجنود الأجانب بالنصيب الكبيرة في جيش البلاد وأن يشارك معهم الجنود المصريون فيها ، فيأبى عليهم إسماعيل ذلك ؛ بله ويتزل بهؤلاء المطالبين العقاب الأليم . ونجد هذه

مَحَاضِرٌ وَمَنَاظِرٌ

سُكُلُ الدُّرُوكِ فِي الرَّسْتُورِ الْجَبْرِيدِ

تناظر في هذا الموضوع أربعة من أقطاب الفكر يوم الثلاثاء الأسبق بالجامعة الشعبية ، واحتشد لسماعهم بضمة آلاف من الناس كانوا يشتركون في المناظرة بقلوبهم وعواطفهم ، إذ الموضوع موضوعهم ، ثم هو موضوع الساعة ! وقد انتمت إجماعهم — أو كاد — على الموافقة على الرأي القائل بأن تكون الدولة جمهورية ، ولهذا فقد كان صاحب الرأي الذي يرى أن تكون الدولة ملكية ضميماً حرجاً ، فالجمهور يمارضه في كل قول ، ويشور عليه في كل رأى ، وهو لا يترحزح عن موقفه حتى انتهى كلامه وهو يصيح في الحاضرين (لكم دينكم ولي دين) وكان الوقت المقصود لكل من الأربعة التناظرين نصف ساعة ، فالتموه ولم يمدده واحد منهم ، وعقب عليهم الدكتور منصور فهمي — ولم يكن له وقت مقصود — فاستغرق في تهيمه ساعة ؛ وشارك الكثيرون في مناقشة الموضوع ، واشتد بالجمهور الحناس ، وانهاكت الأسئلة من كل صوب على التناظرين ، ولم تنته المناظرة إلا بعد أربع ساعات وكان المحدود لها ساعة ونصف ساعة فقط ! وكان سيرها على الوجه الآتي :

نهض الأستاذ محمد علي علوبة فقال :

لأول مرة نستطيع أن نجتمع لتناقش مثل هذا الموضوع الخطير الذي لم تكن نستطيع أن نمسه — ولو من بعيد — في المهود الماضية ، وذلك هو شعار عهدنا الحاضر ، ابدولة دولة الجميع ، والوطن وطن الجميع ، ليس لواحد فيه أكثر مما لأحيه ، فلعل أن يبدى رأيه في نظامه ودستوره وقوانينه التي سيؤخذ بها جميع المواطنين على السواء

— كما يتصور البعض — ضمنا قاطعا من الظلم والظلمانيان ، فقد أدى في أمريكا مشلا للدكتاتوريات دائما ! إن حول رئيس الجمهورية الأمريكية وزراء ولكن لا رأى لهم ولا وزن لكلامهم ورأيه هو الأعلى دائما . وإن إلى جانب رئيس جمهورية فرنسا رئيس وزارة هو بمثابة دكتاتور على البلاد ، وإن الجمهورية في فرنسا هي سبب الاضطرابات والفلافل والهزات المالية التي تتناهبها دائما . إنني لا أشعر بغير النظام الملكي على الا يكون فاسدا مفسدا كالذي رأيناه ، فكيف نضمن ذلك ؟ إنكم مسئولون إلى حد كبير عن هذا الفساد الذي استشرى في بلادكم ، وكيفما نكونوا يبول عليكم ، وقد أعطيتهم الملكية درسا قاسيا لن تنساه قرنا — على الأقل — من الزمان ، ولن تكون الملكية طاغية في مصر بعد اليوم

وأعقبه الدكتور مصطفى الحفناوى فقال : —

من حق الشعوب — يا سادة — أن تختار لون الحكم لنفسها بنفسها مستندة في ذلك على حقها في الحرية والاستقلال وهو حق لا يقط بالتقادم ولا يجوز أن يباشر بالإلابة ، فما النظام الذي يختاره الشعب ؟ سواء عندنا أن يسمى رئيس الدولة ملكا أو رئيس جمهورية ، ولكن يجب أن يكون الحكم ترجمة لشعور الأمة وضمانا لتوزيع العدل بين آحادها

ونحن لا نستطيع أن نستند في اختيار لون الحكم على سوابق الدول الأخرى ، فالدساتير كالنبات ينمو هنا ويبدل هناك ، وإذا أردنا الإتياء على الملكية فن يكون الملك ؟ أبقى على هذه السئلة العلوية وإن الصالح لا يخرج من صلب العاسد أبدا ؟ أقدم التساج لهذه الأسرة وتكرر تجربة ذقتنا منها الأمرين مائة وخمسين عاما ؟ إن الأمر يجب أن ينتهى إلى الأمة فنتخب هي رئيسها وتمزله إذا رأت منه اعوجاجا ، فيكون أمرها إليها لا إليه . ولذلك فلا أوصى بغير الجمهورية

الوحشية التي كانوا يسمونها (الالتزامات) ومعناها أن تباع القرى برمتها إلى (ملتزم) نظير مبلغ معين ، ثم إذا بهذا (الملتزم) يلهب ظهور أهل القرية بالكرايح ليجمعوا له المال الذي يدفع منه نصيب الحاكم في هذا « الالتزام » . هذه نماذج مما نجد في حكم الفرد منذ ثمة سنة ، أما عهد فاروق فأرأني في غير حاجة إلى بسط القول فيه وهو مازال ماثلا لأعينكم ، ومن عجب أنه كانت تسنده طول مدة حكمه برلانات لا أدري أي حقاً برلانات أم شركات ؟

أريد أن يستقر في أذهاننا جردا أن صلاحنا لا يكون بصلاح فرد وإنما يكون بصلاح المجموع ، وأن يستقر في أذهاننا أننا كنا دائما في خلال هذه السنوات المائة شركاء في المسؤولية ، وأن هذه السنين كانت وبلا مستمرا وفسادا دائما لهذه الأمة . إن الدين الإسلامي يا حضرات السادة — لا يعرف الملكية ، ويكني دليلا على ذلك أن محمدا سيد الخلق لم يعين احدا بعده ، وأن خلافة أبي بكر بعده إنما كانت بالبيعة وهي انتخاب ، وكذلك كانت خلافة عمر وعثمان إلى أن صار ملكا عضوا فضاعت هبة المسلمين .. إن الدين الإسلامي يقرر أن الأمر شورى بين الناس ولذلك لا أستطيع أن أنصح إلا بالجمهورية

ثم أعقبه الدكتور وحيد رامت فقال : —

أعلم — قبل أن أتكلم — أن موقفى بينكم حرج شديد الخروجة ! لأننى سأفرد برأى لا يقرنى عليه أحد من زملائى ، وما أحب أحدا منكم سيقرنى كذلك ! فكلمة « الملكية » مقرونة في أذهانكم باسم « فاروق » وبش القرين ! ولكن أرجو أن تملوا أننا لا نضع دستورنا لليوم فقط ولكننا نضمه للأجيال القادمة أيضا : وديس كل الملوك فاروقا ، وفي الملوك — كما فى الناس جيما — الصالح والظالم ، وقد بقى النظام الملكي حتى اليوم فى بلاد مريقة كإنجلترا وسويسرا والترويج ، رغم أن الإنجليز شتموا من ملوكهم واحدا وطردهوا آخر ا وليس النظام الجمهورى

ونهب على آثره الأستاذ إحسان عبد القدوس فتكلم في بساطة وسهولة قائلا : —

تحكم مصر من عهد الفراعنة حكما ملكيا ، فتأكد معنى هذا الحكم في النفوس ، وأصبح من الصعب إيجاد الخيال السياسي للتحرر من هذا المعنى . ومنذ عهد الفراعنة لم تحكم مصر بمصرى ومع ذلك فإن البعض يريد أن يفوت علينا هذه الفرصة الذهبية وبميد إقامة ملك يده وز سالحين ثم يتهمون فاسدين ! وحجة هذا البعض أن الملكية نظام استقرار ؟ فأى استقرار هذا ؟ إنه الجور والتجور والوقوف عند مصلحة الملك . إنه استقرار للمرش ولللك لا للشعب ولا لأبناء الشعب .. إن النظام الملكي هو سبب خلق نظام الطغيان فالملك يريد أن يكون إلى جانبه طبقة مثله يؤيد بها عرشه وينفذ بها رغباته ولن توجد هذه الطبقة إلا على أشلاء الطبقات الفقيرة البائسة .. إنهم يسألون من يكون رئيسا للجمهورية ؟ كأن مصر قد عثمت عن أن يكون بها رجل يحمل محل الطفل أحد فزاد ! لقد علمت استفتاء في موضوع مناظرتنا الالية ولا أذيع سرا إذا قلت إن الإجماع يكاد يكون منتمدا على تحييد الجمهورية فأنا لا أشير إلا بها جامعة الرؤى العربية على ضوء فلسفة العهد الجريروا نجاحاته في السادسة من مساء الجمعة السابق اجتمع بقاعة يورت عدد من الناس لسماع محاضرة الدكتور محمد صلاح الدين وزير الخارجية الأسبق في هذا الموضوع ، وقد استغرق النقاش ساعتين إلا قليلا كان المحاضر اثنا ها بفيض بالمدت الدم بالأرقام والإحصاءات والنواحي . كأنه بقرأ من كتاب مفتوح مع أن الماء كان محسرا تجول ! ويمكن أن نلخص هذه المحاضرة القيمة بما يأتي : —

لعل التعبير بجامعة « الأمم » العربية أولى من التعبير بجامعة « الدول » ، وأتم نذكرون عصبية « الأمم » قديما وهيبة « الأمم » المتحدة حديثا ، وكلها هيئات قامت للدفاع عن الأمم وتنظيم العلاقات بين الشعوب . أما جامعة

« الدول » العربية فهي الهيئة التي أنشئت في الشرق الأوسط من الدول السبع « مصر وسوريا ولبنان واليمن والعراق والأردن والملكة العربية السعودية » للدفاع عن البلاد العربية جماء المشتركة منها في الجامعة وغير المشتركة . وتم عقد ميثاقها — كما نملون — في الإسكندرية سنة ١٩٥٥ بين تلك الأمم التي تربط بينها علاقات الجوار واللغة والدين والمادات والتقاليد وما إلى ذلك من علاقات تضرب في بطون التاريخ إلى آحاد سحيقة بعيدة . وقد وهم البعض أن هذه الجامعة إنما أريد بها أن تكون أداة ذلولا في يد الإنجليز ينفذون بها مآربهم ، ولكنها أثبتت أن هؤلاء جد واهمين ! فقد عملت جاهدة على استكمال السيادة لمن تنهصها السيادة من البلاد العربية ، وحققت جاهدة كثيرا من الأغراض المشتركة بين البلاد العربية كالثقافة والسياسة والاجتماع والاراسلات والتواوين وسواها ، وذلك ليس من مآرب الإنجليز في شيء ! ولكننا لسنا اليوم بصدد سرد أعمالها وجهودها في الماضي فلذلك مقام آخر ، وإنما نحن اليوم بصدد الحديث عنها الآن في ظل هذا العهد الجديد .. كان الملك السابق يتدخل تدخلا ساقرا في أعمال الجامعة لمآرب يبنى تحقيقها لنفسه ، كان يبنى — كما كان أبوه يبنى من قبله — أن يكون خليفة المسلمين ! فكان يجمع الملوك ويوفد الوفود ، يلقي بالتصريحات المملوءة بالحاس في بعض القضايا العربية كما فعل مثلا في قضية سوريا ولبنان ! ولكنه لم يكن ينظر في ذلك جميعه إلا إلى شخصه . فلما عز عليه تحقيق مطالبه انقلب عدوا للجامعة وساءت العلاقات بينه وبين الكثير من الأمر الحاكمة في البلاد العربية ، ودفعت صوت الحاس منه وكان قويا ! وبزوال فاروق زال هذا المصير الشخصي الذي كان يتدخل في أعمال الجامعة ، وصارت احتمالاتها اجتماعات شعوب لا اجتماعات ملوك وأمراء كالي كان يجمعهم فاروق ، وأصبح العهد المحاضر ظلا وارفا من رعايته على الجامعة . وليس من عجيب في ذلك ،